

# العملية التربوية في ورشات كلية آدم

الهدف الرئيسي للعملية التربوية في ورشات كلية آدم هو دعم الاعتراف الفعّال بحق متساو لكل إنسان بالحرية. الاعتراف بحق متساو لكل إنسان بالحرية، يعني أن كل إنسان له قيمته مثلنا وليس أقل. وعليه فإن "الأخر" ليس أداة لتحقيق أهدافنا إنما هو إنسان ذو كيان ومستقل، له أهدافه ورغباته المشروعة ( بلغة الفلسفة هو ذات وليس موضوعا). بناء على هذا التوجه، فإن المؤسسات الديمقراطية هي وسيلة لتحقيق هذا الهدف المحوري ويجب دراستها بناء على دورها بالمساهمة لتحقيق هذا الهدف.

الأهداف المركزية الأخرى للعملية التربوية لورشات كلية آدم هي التربية من أجل التسامح والعقلانية وبلورة مواقف خلاقة. هذه الأهداف مهمة جدا بعد ذاتها غير أن أهميتها تتبع أيضا من كونها شرطا لتطبيق الحق المتساو لكل إنسان بالحرية.

التسامح هو القدرة على تقبل حق الغير بالتفكير والعمل وخاصة إذا كانت أفكاره وأعماله غير مقبولة علينا.

العقلانية هي القدرة على وضع المواقف المطروحة في محك الاختبار والنقد وخصوصا مواقفنا نحن. المصطلحان قريبان من بعضهما البعض: في كلتا الحالتين يتوجب علينا تقبل الموقف الذي لا نتفق معه والتنازل عن الموقف الذي نتمسك به.

بينما يلزمنا التسامح بأن نتغلب على الصعوبة في تقبل الآخر والمختلف الذي يواجهنا، فإن العقلانية تلزمنا بالأخذ بموقفنا على أنه مفروغ منه. عندما تكون الوسائل المتوفرة لدينا عند بحث القضايا المختلف عليها، هما وسيلتي الإقناع والاختيار، تظهر لدينا صعوبة أكبر لتقبل موقف الآخر والمختلف، إضافة إلى صعوبة فحص موقفنا بشكل ناقد وبناء.

كما وان ضرورة الاختيار تجعلنا نخلط بين الأهداف التي نرفضها من حيث المبدأ وبين تلك التي نرفضها تحت ظرف ما، لأننا مضطرين للاختيار بين إحداها. مثلا، نحن ضد القتل ونطالب بالحق بالحياة. ونؤمن أن الحياة هدف جدير في حين أننا نؤمن بضرورة استتكار القتل واستتكار مؤيديه. لكن الأمر يختلف تماما إذا وضعنا - مثلا - في موقف فيه حرية التعبير عن الرأي تصطدم مع مبدأ الحق بالسلامة والأمان.

فالحديث هنا يدور حول حقين هامين جدا ويجب تطبيقهما بشكل تام. المشكلة هي انه حينما نضطر للاختيار بين الحقين، ففي هذه الحالة، نتدفع بالميل إلى منح قيمة سلبية للحق الذي قررنا التنازل عنه، بل وربما نتخذ موقف عدائي نحو من يتمسك به. عند إرغامنا على الاختيار فنحن عادة نقوم بحذف أحد البدائل المطروحة لكوننا مضطرين لذلك في ظل ظروف معينة، الأمر الذي يقلل من تسامحنا مع الغير ويشير بداخلنا نفورا تجاه بدائل مناسبة ومهمة.

يفترض في العملية التربوية التي يجري تطبيقها في كلية آدم، أن تخلق الوعي للتمييز بين البدائل الإيجابية والبدائل السلبية التي نرفض تطبيقها حاليا. عملية "إعادة البدائل الجديرة للبيت" - أي إعادة البدائل

إلى الإنسان مرة أخرى وعدم التنازل عنها- مرتبطة بشكل وطيد بالعملية التي تهدف إلى تطوير قدرتنا على تقبل حقوق الطرف الآخر المعارض لنا، وأيضاً على محاسبة أنفسنا أيضاً. عندما ندرك أن البديل الذي اقترحه الآخر ليس بديلاً سلبياً، إنما نحن، فقط، نعتبره سلبياً بسبب الظروف التي أجبرتنا على الاختيار، فإننا ننتقل من حالة العدائية والمنافسة إلى حالة من المشاركة في إيجاد الحل. هذا الحل سيلغي الحاجة لحسم الموضوع. يساعد العمل التربوي في كلية آدم على التمييز بين أنواع البدائل المطروحة (التمييز بين الخير والشر والتمييز بين بديلين جديرين) كما ينمي لدينا شكلاً آخر من التعامل مع البدائل من النوع الآخر.

لمعالجة العوامل التي تم وصفها سابقاً والتي تؤدي إلى تنمية طرق تعامل غير متسامحة وإلى صعوبة متزايدة نتيجة عدم اعتراف هذه العوامل بالحقوق المتساوية للجميع، فإن المشاركين في ورشات كلية آدم يتعلمون كيف يصبحون معارضين حقيقيين لأنفسهم. أي أنهم يتعلمون أن هناك حالات يكون فيها البديل الذي اعترضوا عليه له أهميته، وهم في الواقع يريدون تحقيقه أيضاً، بالضبط مثل خصومهم (هذا الاعتراف يزيد من قدرتهم على تقبل موقف وحقوق خصومهم). يتعلم المشاركون في الورشات "كيف يزيلون عقبة الاختيار": هذه العقبة تدفعهم إلى حذف بدائل معينة من خلال خلق وضع جديد لا حاجة معه إلى التخلي عن أي منها. إذا لم يكن هناك مجال لتجنب اختيار أحد الحقوق الهامة مما يمنع تحقيقها معاً، عندها يتم البحث عن حل أكثر إنصافاً.

في ما يلي المراحل الأساسية للعملية التربوية والتي سيتم تفصيلها لاحقاً:

1. استيضاح مواقف المشاركين وخلق الوعي للنزاعات القائمة بين المشاركين في الورشة.
2. تحويل النزاع إلى معضلة - في هذه العملية، يقف كل مشارك في صف المعارضة الحقيقية لذاته (فهو يتعاطف مع معارضيه، يفحص مواقفه وينتقدتها ويفتش عن نقاط الحق في مواقف أعدائه).
3. إيجاد الحلول الخلاقة للمعضلات التي أثارها المشاركون - ومن ثم فحصها كحلول ممكنة لتحصيل أقصى ما يمكن من الحقوق للفرد وللمجموعة وإلى حل النزاعات التي نشبت بين أفراد المجموعة في المرحلة الأولى.

المرحلة الأولى: استيضاح مواقف المشاركين وخلق الوعي للنزاعات الموجودة بين المشاركين في الورشة

عدم وجود نزاع داخل المجموعة قد يكون ناجماً عن الحياة في ظل الاحترام المتبادل والمحافظة على حقوق المشاركين، لكنه أيضاً قد يكون تعبيراً عن القمع المستمر الذي يمنع الضعفاء في المجموعة من التعبير عن رغباتهم وعن حقوقهم. أحياناً قد يكون القمع قاسياً جداً لدرجة أننا لا نعي الرغبات وكم بالحري التفكير في احتمال تحقيقها.

من خلال العملية التربوية التي تنتهجها الورشات في كلية آدم، يتم الانتقال الميسر من حالة اللاوعي للحقوق إلى النضال من أجلها ومن ثم الانتقال من النضال من أجل الحقوق إلى فهم وإدراك مدى تعقيد النزاع، ومن ثم بحث وتقصي الحلول التي تمكن احترام حقوق الجميع.

في المرحلة الأولى من الورشات، يعمل المشاركون معاً في تمرين مبني ومعد سلفاً، فيه يطلب منهم التعامل مع قضية مختلف عليها من مجال التربية للديمقراطية - مثلاً، يطلب منهم التباحث فيما إذا كان يجب نشر أسماء المشتبه بهم بجريمة ما في الصحافة.

بداية، يعبر المشاركون عن رأيهم في القضية. بعدها، وحين يلتقون بأصدقاء لهم موقف مخالف لموقفهم فانهم يشعرون بأن عليهم أن يبرروا أنفسهم وموقفهم الذي اختاروه بهدف إقناع الآخرين بصحته. يدخلون في عملية الإقناع قبل أن يفحصوا موقفهم وموقف أصدقاءهم بشكل مدروس. تؤدي عملية الإقناع، بشكل طبيعي إلى خلق النزاع.

لعملية الإقناع سلبيات عديدة ولكن لها إيجابياتها أيضا. فالرغبة في إقناع الآخرين تدفع الشخص الذي يقوم بالإقناع إلى إيجاد المزيد من الادعاءات من أجل تبرير موقفه بحيث يميل إلى إبراز جهة واحدة من النقاش بأفضل صورة من وجهة نظره. وقد تشكل هذه العملية جزءا من الاعتبارات عند اتخاذ القرار لاحقا.

أهمية أخرى للمرحلة التي يحاول بها المشاركون في النقاش إقناع بعضهم البعض هي أنه في إطار عملية التيسير السليم، تمنح الشرعية لمواقف مشتركين آخرين من المجموعة، لم يحظوا قبلها بالفرصة لإسراع مواقفهم. ففي هذه المرحلة، ما زال المشاركون يجدون صعوبة في الإصغاء إلى مواقف المعارضين لهم لكنهم يصطدمون بالإمكانية الجديدة بالنسبة لهم أحيانا- الشرعية التي تمنحها السلطة (الميسر في هذه الحالة) أيضا لمواقف "الضعفاء" في المجموعة.

تمكن مرحلة النزاع المشاركين في التعبير عن مشاعر قاسية وعدائية وفهم إطار تفكيرهم. في ظل التيسير السليم، يتاح للمشاركين الكشف عن الفرضيات الأساسية لمواقفهم، الأمر الذي يمكنهم في مرحلة لاحقة من تحسين قدراتهم على فهم الوضع وأن كان أكثر تعقيدا.

**فيما يلي النقاط الأساسية للمرحلة الأولى:**

- يدير المشاركون نقاشا حول قضية هي موضع خلاف من مجال الديمقراطية.
- يدخل المشاركون في عملية إقناع متبادلة مما يخلق نزاعا حول القضية المطروحة.
- يسمح الميسر للمشاركين بالتعبير عن مواقفهم مع المحافظة على حق متساو للجميع بالمشاركة في النقاش. لكنه لا يطلب منهم كبح جماح تعابيرهم (ما عدا في حالات متطرفة). إن التعبير عن مشاعرهم في هذه المرحلة يمكنهم لاحقا من النظر إلى الأمور بشكل هادئ وموزون.
- لا يتدخل الميسر تقريبا في المجريات الاجتماعية (السيرورات) داخل المجموعة وذلك كي تشكل فيما بعد، مواد للعمل في المجموعة.
- يساعد الميسر المجموعة على صياغة المواقف - موضوع الاختلاف- والتي أثرت من خلال النقاش.
- يستعرض الميسر أمام المجموعة، نتائج النقاش التي انبثقت من محاولة إقناعهم لبعضهم البعض. ويفحص مع المشاركين إلى أي مدى طرأ تغير على مواقفهم وإلى أي مدى يرون الآن الإيجابيات والسلبيات في موقفهم وفي موقف الآخرين. هذا الاستعراض يعيد إلى أذهان المشاركين الإدراك أن توطيد العلاقات داخل المجموعة حول النزاع يمنعهم من رؤية نقاط الضعف في موقفهم. كما وأن هذا الاستعراض يبين لهم إمكانية إيجاد حلول مناسبة للنزاعات مع الآخرين.

يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال المرحلتين التاليتين:

### المرحلة الثانية: تحويل النزاع إلى معضلة

تحويل النزاع إلى معضلة، يعني، تحويل النزاع بين شخصين أو بين مجموعتين، على خلاف بالرأي في قضية تتعلق بحقوق الإنسان، إلى نزاع داخلي بين الفرد وذاته. بعدها يتحول هذا النزاع الداخلي إلى حالة عاطفية وفكرية تعبر عن التعاطف مع الموقفين المختلفين بالرأي، أو تعبر عن رفضهما الأمر الذي يصعب على المشاركين اختيار موقف مفضل، فيثير لديهم الرغبة لإيجاد وسيلة تمكن الموقفين من التعايش معا جنبا إلى جنب.

تحويل النزاع إلى معضلة، هي عملية يضع الميسر من خلالها، المشاركين في مواقف تحولهم إلى معارضة حقيقية لأنفسهم (بخلاف المعارضة المصطنعة التي تتكون من خلال لعب الأدوار). حينما يتحول المشاركون إلى معارضة فعلية لأنفسهم فانهم سينظرون بشكل مختلف إلى الموضوع المطروح وإلى زملائهم في المجموعة الذين يختلفون معهم بالرأي. التعاطف الذي تطور لديهم تجاه الموقف الذي عارضوه سيساعدهم في إيجاد حلول جديدة للنزاع.

علينا أن نتذكر أن تحويل النزاع إلى معضلة هو وسيلة تربوية هدفها ترسيخ التسامح والاعتراف بحقوق الآخرين. مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الوسيلة التربوية، شأنها شأن أي وسيلة تربوية أخرى، تلائم أوضاع محددة ومعينة. تظهر أهميتها بشكل خاص في الحالات التي يكون فيها السبب لانعدام التسامح، نزاع مصدره الضرورة الملحة للاختيار بين بديلين جديرين (عادة ما يكون بين حقين متضاربين) وعند الجدل الدائر حول السؤال أي من البديلين يجب التنازل عنه.

في حالات النزاع الواضح بين المواقف السلبية والمواقف الإيجابية، من الأجدر الوصول إلى التسامح والاعتراف بالحقوق من خلال وسائل أخرى (مثلا: يجب عدم خلق معضلة بين موقف عنصري وموقف ديموقراطي).

### أهداف تحويل النزاع إلى معضلة هي:

1. المساعدة على فهم نقاط ومواقف النزاع متعددة بقدر ما هي معقدة ومركبة. (يستطيع المشاركون بحث الموضوع من وجهات نظر جديدة غير محدودة بموقفهم كما تم عرضه في النقاش الأولي).
2. بناء الاعتراف بحق متساو للآخر بالحرية (يطور المشاركون اعترافا بحقوق الآخرين وذلك لإدراكهم بأنهم لا يعارضونها من حيث المبدأ، إنما هم طوروا نحوها تعاملًا معاديا على ضوء الحاجة الملحة للاختيار بين البدائل المطروحة).
3. خلق الدافع لإيجاد حل للخلاف يتم من خلاله الاحتفاظ بحقوق جميع الأطراف بأقصى درجة.

### كيف نحول النزاع إلى معضلة ؟

هناك عدة طرق لتحويل النزاع إلى معضلة. نذكر فيما يلي بعض الأمثلة من أجل توضيح المبدأ:

أ. خلق مواجهة بين العملية والمضمون.

تتناول كل ورشة من الورشات في كلية آدم قضية من مجال التربية للديموقراطية. في النصف الأول من

الورشنة، يواجه المشاركون المصطلحات الأساسية المتعلقة بالحياة الديمقراطية. في النصف الثاني وبعد النشاط العملي أو النظري، يدير الميسر نقاشا بين أعضاء المجموعة حول قضية ديموقراطية مختلف عليها. يتناول المشاركون في الورشة القضية المطروحة بطريقتين: طريقة الكلام النقاش والطريقة السلوكية. تعتمد عملية تحويل النزاع إلى معضلة في ورشات كلية آدم، على أساس المواجهة بين السيرورة في المجموعة وبين المضمون الذي يتم تعليمه. على الميسرين أن يتعلموا مواكبة وتشخيص سلوكيات المجموعة المتعلقة بالقضية المطروحة كي يتمكنوا من استخدامها في عملية التحويل من نزاع إلى معضلة.

ب. خلق مواجهة بين نقاش مبدئي مجرد وبين نقاش حول قضية عينية.

طريقة أخرى لتحويل النزاع إلى معضلة تتم من خلال مواجهة بين الموقف المبدئي للمشاركين في الورشة في المسألة المطروحة، وبين الموقف الذي يعبرون عنه، بواسطة طرح مثال محدد من الحياة يتم فيه تطبيق هذا المبدأ.

عند عرض أمثلة معينة لتطبيق المبدأ المجرد، قد تخف حدة الإصرار التي تميز الخلاف حين يكون النقاش مبدئياً.

هنا أيضا - كما هو الحال في الطرق الأنفة الذكر لتحويل النزاع إلى معضلة - لن يقوم الميسر بلفت نظر المشاركين إلى عدم المثابرة في مواقفهم، إنما سيحاول استثمار هذه النقطة لدفع عملية التفهم لفهم مدى شائكية الموضوع. ويحاول أن يبحث مع المشاركين عن أي الحقوق هم يدافعون من خلال آراءهم. في هذه الحالة أيضا، سيقوم الميسر باستخدام التناقضات الداخلية التي ستظهر لدى المشاركين والتي تنعكس من خلال مواقفهم من أجل تغيير التفاعل الداخلي فيما بينهم وخلق دافعية لديهم لاستنباط حلول جديدة للقضية.

ج. خلق حالة من تضارب المصالح لدى المشترك مع نفسه

يحاول الميسر التفتيش عن مواقف يؤدي فيها أصحابها أدوارا مزدوجة، توقعهم في حالة تضارب مصالح مع أنفسهم. يجب أن يكون تضارب المصالح ذو علاقة بالموضوع المطروح للبحث في الورشة. يرى الميسر في تضارب المصالح مفتاحا للتفكير وفقا لاعتبارات أكثر عقلانية (على النقيض مما هو متبع في الفكر "الديموقراطي"). يمكن تضارب المصالح الفرد المشارك في النقاش من رؤية الأمور من زوايا مختلفة ومتناقضة.

في ما يلي النقاط الرئيسية للمرحلة الثانية:

- يطرح الميسر قضية هي موضع خلاف حول موضوع معين من مجال التربية للديموقراطية.
- يمنح الميسر للمشاركين فرصة للتعبير عن النزاع القائم بينهم حول الموضوع المطروح للنقاش.
- يطرح الميسر الأسئلة التي تضع المشاركين في حالة من تضارب المصالح مع أنفسهم.
- يطلب الميسر من المشاركين، التواصل بصورة حقيقية مع المواقف المناقضة لهم من الناحيتين الفكرية والعاطفية.
- يشير الميسر إلى أوجه النزاع في مواقف المشاركين والتي برزت في مرحلة النزاع كما ويشير إلى أوجه الشبه بين ادعاءاتهم بعد تحويل النزاع إلى معضلة.

• يشير الميسر إلى الحقوق التي طالب بها أصحاب المواقف المتضاربة ويوجه المشاركين نحو إمكانية إيجاد طريقة جديدة تمكن كلا الموقفين من التعايش معا.

من الضروري أن يدرك المشاركون أن تبني الموقف السلبي والامتناع عن السعي لإيجاد حل جديد يتسبب لهم ولخصومهم بالتنازل عن ممارسة حقوق مهمة لهم.

المرحلة الثالثة: إيجاد الحلول الخلاقة للمعضلات التي تثار لدى المشاركين وذلك بواسطة طرق لحل النزاعات.

علينا الآن أن نبحث بشكل أوضح كل من الأسئلة التالية:

• كيف يمكن استعمال أساليب حل النزاعات عند مواجهة المعضلات داخل المجموعة؟

• كيف يمكن استخدام هذه الحلول لإزالة النزاع الذي ظهر في المرحلة الأولى من الورشة؟

كما ذكرنا سابقا، فإن الهدف التربوي من الورشات التي تديرها كلية آدم هو ترسيخ الاعتراف بحق كل إنسان بالحرية بشكل متساو، أي أن يعترف الأفراد بحقوق الآخرين المساوية لهم، ومن ثم أن يتعاملوا بنفس الطريقة مع حقوق الجميع.

من المفروض أن تساعد عملية تحويل النزاع إلى معضلة في خلق ظروف، يصعب على المشاركين خلالها تفضيل أحد الحقوق من بين مجموعة من الحقوق الشرعية، عند وقوع مثل هذا التصادم بينها. إن خلق حالة يصعب فيها الاختيار بين بدائل جديدة، هي حالة مهم حيث أنه وفي ظل التيسير السليم، ستظهر لدى المشاركين الرغبة بعدم التنازل عن أي من البدائل وتقبل كلاهما معا (بما في ذلك البديل الذي اعتبرناه في مرحلة النزاع، حقا ضروريا لنا وأيضا الحق الذي بدا ضروريا للآخرين).

بعد أن تمكنا من إثارة الرغبة لدى المشاركين بتطبيق كلا الحقلين معا، بقي علينا فقط أن نزودهم بالسبل والأدوات التي تمكنهم من تطبيقهما معا. يمكن أن تشكل الطرق المتبعة في العالم اليوم لحل النزاعات مخزونا لمثل هذه الطرق والأدوات.

فيما يلي نورد المثال التالي والذي يتناول موضوعا لمساواة بين الجنسين لتوضيح تلك الفكرة:

يطالب من العديد من النساء، الحسم في قضية هي هل يكرسن حياتهن لتربية الأولاد أم يكرسن أوقاتهن للتقدم في مجال العمل. النساء يتخبطن في مسألة ما هي الخطوة الصحيحة التي عليهن اتخاذها بهذا الشأن. تشعر النساء بتملكهن للحرية عندما تتوفر أمامهن الفرصة للاختيار بين بدائل أو حين لا يكون الخيار مفروضا عليهن من قبل أزواجهن أو من أي عوامل أخرى. في الحقيقة، أن العكس هو الصحيح: الحاجة للاختيار تبين كم أن تلك النساء لسن أحرار وذلك لعدة أسباب:

أولا، لو كان بإمكانهن القيام بالأمرين معا لكان ذلك تعبيراً عن حرية أكثر. ثانيا، علينا أن نفحص مسألة وجود فئات غير مضطرة للاختيار بين بدائل كهذه (فئة الرجال في المثال المطروح). بمعنى أن الاختيار بين البدائل، ليس هو الخيار الوحيد المتوفر أمامهم. منح النساء حرية الاختيار بين البدائل يشير إلى عدم وجود المساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء أكثر من أن يدل على أنهن أحرار.

وعليه فانه من الناحية التربوية، تعتبر محاولة منح الفرصة في ورشة العمل، للاختيار العقلاني بين المواقف المطروحة من خلال الإشارة إلى حسنات وسيئات كل موقف، محاولة شائكة ومعقدة جدا .

الأهم هنا (إذا أردنا دعم المساواة بين الرجال والنساء) أن تصر النساء على عدم الاختيار من بين البدائل، إنما يجب أن يجدن لأنفسهن الطرق الشخصية والاجتماعية التي تمكنهن من الاستفادة من كلا الإمكانيتين، شأنهن شأن الرجال. المطلوب هنا هو ليس الاختيار إنما الخلق والإبداع الاجتماعي الذي سيلغي ضرورة الاختيار بين البدائل (مثلا، وجود إطار تربوي كالحضانات التي تعتني بالأطفال وتمكن الرجال والنساء من التقدم في حياتهم المهنية وفي أعمالهم).

في المرحلة الأولى من هذا المثال، دار نقاش بين النساء اللواتي يفضلن تكريس وقتهن لتربية الأولاد وبين النساء ذوات الموقف المضاد واللواتي يفضلن تكريس الوقت للعمل.

في المرحلة الثانية، بعد عملية تحويل النزاع إلى معضلة، أصبح بإمكان النساء الاعتراف بأنه لو لم يكن تصادم بين البدائل، لكانت سعادتهن تكمن في تحقيق كلا البديلين. بقي علينا الإجابة عن السؤال كيف يمكننا أن نلغي هذا التصادم بينهما وبالتالي نلغي النزاع بين المشتركات. الحل الممكن هو أن نعمل سياسيا كي نجعل الحضانات على مستوى لائق يحتضن الأطفال حتى ساعات بعد الظهر.

نحن معنيون بأن نفحص كيف توصلنا إلى التفكير بمثل هذا الحل، وكيف يمكننا تبني مثل طريقة التفكير هذه في حالات مشابهة عند تضارب الحقوق إلى جانب الطرق المعروفة للتعامل مع النزاعات في حياتنا اليومية: القمع، التنازل، والتسوية. تظهر في العالم طرق جديدة ومختلفة. لكي ندرك مدى مساهمة هذه الطرق لتحقيق الهدف وهو الحق المتساوي لكل إنسان بالحرية، علينا أولاً أن ندرك قيودها.

كل واحدة من الطرق التي ذكرت للتعامل مع النزاعات مناقضة من الناحية المنطقية لمبدأ حق كل إنسان بالحرية بشكل متساوي:

\* القمع - مخالف لمبدأ المساواة ومبدأ الحرية.

\* التنازل - يختلف عن القمع لأن التنازل هنا يتم عن محض إرادة علما بأنه من جانب آخر يشكل مساً بالحرية وبالمساواة.

\* حالة التسوية لا تتناقض مع مبدأ المساواة لكنها بلا شك تحدد حرية الطرفين المشاركين في التسوية.

جميع هذه الطرق التي ذكرت مبنية على قاعدة أساسية أنه لا يمكن للطرفين الحصول على رغباتهما بشكل كامل. هذه القاعدة وان كانت عادلة جدا فهي مثيرة للمشاكل أيضا. فهي تؤدي بنا إلى عدم المحاولة أصلا للبحث عن حل. وبما أنه لم تتم محاولة لإيجاد حل من هذا النوع، فعلى الأغلب أننا لن نجد حلا، أيضا.

أضف إلى ذلك، بأن الطرق المعهودة لحل النزاعات (القمع، التسوية والتنازل) تتحول من الناحية التربوية من وسيلة إلى هدف. إذ أن المرابين لا يبحثون متى تكون كل واحدة من تلك الوسائل ضرورية، ومتى تعمل على دفع الحرية المتساوية ومتى تقف في طريق تقدمها إنما يوصون باعتمادها كقيم قائمة بحد ذاتها

(ممکن التهکم بالقول أنه یوصی بالتسوية أحياناً أيضاً فی النقاش حول قضية الحمل أو عدم الحمل،  
وكانما توجد هناك حالة "وسط بينهما").

مما تم ذكره، نستنتج أنه يجب أن نترك الطرق المعهودة لحل النزاعات جانباً وأن نفحص أساليب خلاقية  
جديدة، حيث نبذل جهدنا عن طريقها لنلبي حاجات أطراف النزاع تلبية كاملة. وعندما لا نجد حلاً من  
هذا النوع يمكننا العودة إلى طرق التسوية، التنازل، والقمع.

في الختام نؤكد أن الورشات في كلية آدم تعلم الطرق لحل النزاعات، أساساً، لغرض إيجاد حل لتطبيق  
رغبات وحقوق شرعية ومتناقضة فقط حينما لا يكون هناك مجال لتطبيق هذه الإمكانيات فإننا نوصي  
المشاركين بالرجوع إلى الطرق البديلة.<sup>1</sup>

---

1. يمكن التوسع حول طرق حل الصراعات والتعامل مع التناقض بين الحقوق والتي جمعت وطورت في كلية آدم في كتاب أوكي ماروشاك-كلارمان  
التربوية من أجل السلام بين متساوين: بلا تسويات أو تنازلات، 1995 (أنظر قائمة مصادر هذا الكتاب، صفحة \_\_\_\_\_).